

Distr.: General
27 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، في الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس (قيرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019

البند 147 من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

البند 156 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-21953 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة 10:00.

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018 (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018 (A/74/570 و A/74/583)

1 - السيد راماناثان (المراقب المالي): عرض تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018 (A/74/570)، فقال إن التقرير يقدم مبالغ تقديرية للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين، على أساس النفقات الفعلية خلال الشهرين الاثني عشرين الأولي والاحتياجات المتوقعة للشهرين الأخيرين. وقد ظل المستوى النهائي المتوقع للنفقات في إطار أبواب النفقات من الميزانية البرنامجية في حدود المبلغ المعتمد وقدره 5 873,7 مليون دولار، في حين قدر المستوى النهائي للإيرادات لفترة السنتين بمبلغ 572,1 مليون دولار، وهو يعكس زيادة قدرها 8,7 ملايين دولار.

2 - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من عدم حدوث أي تغيير في المستوى العام للمبلغ المعتمد، فإن التقديرات تعكس زيادات ذات صلة بسلطات الالتزام والمصروفات غير المتوقعة وغير العادية (27,7 مليون دولار) وزيادات ذات صلة بشغل الوظائف (69,1 مليون دولار)، يقابلها بشكل كامل انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموارد غير المتصلة بالوظائف (84,1 مليون دولار)؛ وتغيرات في أسعار صرف العملات والتضخم (12,6 مليون دولار).

3 - وأردف قائلاً إن تنفيذ الميزانية في الفترة 2019-2018 تأثر بالقيود الناجمة عن نقص السيولة النقدية، ولم يكن مدفوعاً باعتبارات تنفيذ البرامج. وقد اتخذ عدد من التدابير خلال فترة السنتين لإدارة أزمة السيولة عن طريق مواءمة النفقات مع السيولة، وشمل ذلك تأجيل النفقات غير المتصلة بالوظائف وإبطاء عمليات التوظيف على امتداد عام 2019. وقوضت هذه التدابير تنفيذ الولايات وتعاضت مع الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل التركيز أكثر على تحقيق النتائج والالتفات بشكل أقل إلى المدخلات.

4 - ومضى يقول إنه على نحو ما جاء في آخر تقريرين للأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (انظر الوثيقتين A/73/809 و A/74/501)، فإن الميزانية العادية تواجه أسوأ أزمة في السيولة شهدتها في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام المرونة الهيكلية في منهجية الميزانية، مثل استخدام متوسط معدلات الشغور

والقيود المفروضة على نقل الأموال فيما بين أبواب الميزانية وفئات الميزانية، يعرقل إدارة الموارد، مما يضيف صعوبة أكبر على أي عملية للتخفيف من حدة أثر نقص السيولة.

5 - واسترسل يقول إن من المطلوب أن توافق الجمعية العامة على تعليق العمل بالأحكام المتصلة باستخدام الأرصدة الدائنة بموجب البندين 2-3 (د) و 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بمبلغ 25,19 مليون دولار، المتأتي من إرجاع الاعتمادات المتعلقة بفترة السنتين 2016-2017، وذلك إلى حين تحسن الحالة المالية.

6 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة بالموضوع (A/74/583)، فقال إنه على الرغم من وجود نقص في النقدية في أوقات مختلفة في أثناء فترة السنتين 2018-2019، فإن نسبة النقدية في عام 2019 في الميزانية العادية قد شهدت في الواقع تحسناً إلى حد ما مقارنة بعام 2018. غير أن اللجنة الاستشارية تسلم باستمرار وجود تحد فيما يتصل بمسألة السيولة ولذا فهي توصي بأن توافق الجمعية العامة على التعليق المؤقت لعملية إرجاع الاعتمادات غير المنفقة من الميزانية العادية للفترة 2016-2017 لاستخدامها في السنة المالية 2020. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل ذي الصلة بالموضوع معلومات شاملة عن أثر جميع التدابير الموضوعية لمعالجة مشكلة السيولة ومعلومات أخرى عن النفقات المؤجلة الناجمة عن فرض تلك التدابير.

7 - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بتقديم المعلومات، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل بذل مزيد من الجهود في فترات الميزانية المقبلة لتوضيح مواءمة مقترحات الميزانية مع النفقات الحالية والمقبلة. وإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره المقبلة في هذا الشأن شرحاً مفصلاً لطريقة معالجة النفقات المتكبدة في إطار تحسين أماكن العمل من الناحية المحاسبية وتلك المتعلقة بالميزانية. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية أيضاً توصيات تتعلق بالمصروفات غير المتوقعة وغير العادية وبقرارات أجهزة تقرير السياسات وفئات الإنفاق الأخرى.

8 - وقال ختاماً إن اللجنة الاستشارية توصي على وجه العموم بأن توافق الجمعية العامة على التقديرات المنفقة لأبواب النفقات لفترة

المتحدة. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يود الحصول من الأمانة العامة على تعليقات بهذا الشأن.

12 - وقال في ختام كلمته إن على الأمانة العامة أن تقدم حسابات تبين الوفورات التي تحققت بفضل كل واحد من تدابير التقشف التي وافق عليها الأمين العام في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2019، بناء على الطلب الذي سبق أن قدمه وفده بلده في هذا الشأن وتمشيا مع التوصيات الواردة في الفقرتين 8 و 10 من تقرير اللجنة الاستشارية. وقال إن وفد بلده يهتم بصفة خاصة بمعرفة المبالغ التي تم توفيرها كنتيجة للتدابير التي أثرت مباشرة في عمل وفود الدول الأعضاء.

13 - السيد رماناثان (المراقب المالي): قال إن نسب النقدية وإن كانت تعطي فكرة عن الحالة المالية للمنظمة، إلا أن أهميتها ليست كأهمية الرصيد النقدي الفعلي. ذلك أن نسب النقدية إنما بدت في وضع أحسن في عام 2019 لأن الأمانة العامة اتخذت تدابير لإدارة الأزمات، من بينها تقليص النفقات وتخفيض التزامات المنظمة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وصل العجز في الميزانية العادية إلى 520 مليون دولار، متجاوزا العجز النقدي البالغ 488 مليون دولار المسجل في تشرين الأول/أكتوبر 2018. والواقع أن العجز المتمثل في 520 مليون دولار هو أكبر عجز في النقدية تواجهه المنظمة منذ عام 2010 وقد جعل الأمانة العامة تواجه احتمال عدم القدرة على دفع مرتبات الموظفين في تشرين الثاني/نوفمبر. ولحسن الحظ، فإن المبالغ التي جرى تحصيلها بحلول نهاية الشهر قد خففت من حدة حالة السيولة النقدية. ومن ثم فإن الاقتصار في النظر على الرصيد في نهاية الشهر لا يسمح بمعرفة الصورة الكاملة.

14 - وتابع قائلاً إن الأمانة العامة لو أنها لم تتخذ تدابير لمواجهة أزمة السيولة لبلغ العجز 600 مليون دولار بحلول أيلول/سبتمبر 2019، وذلك ما كان سيفضي إلى تعطيل المناقشة العامة للجمعية العامة. والنظام المالي والقواعد المالية لا يحظران على الأمانة العامة صراحة الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة، ويجري الإبلاغ بانتظام عن أي اقتراض. كما أن النقدية المتاحة في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة هي السيولة الإضافية الوحيدة المتاحة للأمانة العامة لإدارة الحالة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كانت المنظمة قد استعملت جل الاحتياطات المتاحة إذ لم يكن قد بقي منها سوى 13 مليون دولار، بما في ذلك الاحتياطات الموجودة في حسابات البعثات المغلقة.

السنتين 2018-2019 وتقديرات الإيرادات ذات الصلة، على النحو المبين في الجدولين 3 و 7 من تقرير الأمين العام (A/74/570).

9 - السيد الياكين (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بتحسين نسبة النقدية في عام 2019 مقارنة بعام 2018، حسبما ورد في الفقرة 11 من تقرير اللجنة الاستشارية (A/74/583). ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بلغت نسبة النقدية 0,7، في حين كانت تلك النسبة سالبة في الشهر نفسه من عام 2018، على الرغم من أن ذلك لم يذكر في الجدول 1 من التقرير.

10 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يحيط علما بالبيانات المنظمة للمراقب المالي بشأن ما يسمى أزمة السيولة في المنظمة، ويحيط علما أيضا بأرائه بشأن خطر تفسير الحالة المالية للأمم المتحدة - تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - فقط على أساس أربع نسب مالية شهرية، أهمها نسبة النقدية، ويلاحظ تأكيد أن الحالة النقدية لا تتجلى بالكامل إلا من خلال استعراض أوجه العجز النقدي الأشد عمقا الذي يلاحظ كل شهر. وذكر أن وفد بلاده يود، في هذا الصدد، أن يؤكد، على نحو ما هو مبين في الجدول 3 من تقرير اللجنة الاستشارية، أن الحالة المالية للأمم المتحدة في عام 2019، الذي بلغت فيه الاشتراكات غير المسددة ما قدره 112 مليون دولار وبلغت فيه نسبة الأنصبة المقررة الواردة ما قدره 96,1 في المائة، لم تكن أسوأ مما كانت عليه الحال في سنة 2017. ففي تلك السنة، بلغ العجز في نهاية العام 121 مليون دولار وبلغت نسبة الأنصبة المقررة الواردة ما قدره 95,3 في المائة، ولكن لم يُفرض عندئذ ما يسمى تدابير التقشف التي تؤثر في عمل وفود الدول الأعضاء.

11 - واسترسل قائلاً إنه وفقا للفقرة 13 من تقرير اللجنة الاستشارية، كان رصيد الحساب الخاص في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019 يبلغ 198 مليون دولار، في حين كانت الأرصدة النقدية لبعثات حفظ السلام المغلقة تبلغ 187 مليون دولار. وينبغي للأمانة العامة أن تبين مبلغ النقدية المتاحة في حسابات المحكمتين المغلقتين. فإذا أضيف هذا المبلغ إلى الرصيد البالغ 385 مليون دولار وهو مجموع مبالغ الحساب الخاص وحسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، فسيكون من الممكن تكوين المبلغ الإجمالي للاحتياطيات التي يمكن للمراقب المالي أن يسحب منها عند الحاجة الماسة والعاجلة. والواقع أن المراقب المالي قام بالفعل بالاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة، منتهكا بذلك أحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم

عام 2018، ومخصصات للإجراءات السابقة للمحاكمة في حالة إلقاء القبض على أحد الهاربين الثلاثة المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويقابل تلك الزيادة جزئياً انخفاض صاف في الاحتياجات المتعلقة أساساً بانخفاض النشاط القضائي في فرع لاهاي.

18 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين 2018-2019 والميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لعام 2020 (A/74/593)، فقال إن اللجنة الاستشارية، فيما يتعلق بتقرير الأداء الثاني، توصي بأن توافق الجمعية العامة على اعتماد نهائي لفترة السنتين 2018-2019 إجماليه 185 428 300 دولار للآلية.

19 - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لعام 2020، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف. أما فيما يتعلق بالموارد غير المتعلقة بالوظائف، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره 3,297,800 دولار، إذ إنها ترى أن الموارد المتصلة باحتمال القبض على أحد الهاربين لم يكن ينبغي إدراجها في الميزانية المقترحة وأنه كان ينبغي بالأحرى أن تطلب عند إلقاء القبض على أحد الهاربين. وأما تكاليف الموظفين الأخرى، فاللجنة الاستشارية غير مقتنعة بتبرير عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة ومدتها، ولذلك فهي توصي بتخفيض قدره 1 629 900 دولار. وأخيراً، ومع مراعاة خطة السفر لعام 2020، بما في ذلك السفر لأغراض التدريب، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره 62 900 دولار في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية.

20 - السيدة طربوش (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تؤيد الميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، رهناً بالتعديلات باتجاه الزيادة في مجالات من قبيل التوظيف لتعزيز المهام الإدارية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية في فرع أروشا. وسوف تزيد من مقترحاتها في هذا الصدد في أثناء المشاورات غير الرسمية المقبلة.

21 - وأضافت قائلة إن المجموعة تلاحظ التقدم المحرز بشأن عدد من المسائل التي سبق أن أبرزتها اللجنة، مثل الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في فرعي الآلية وأهمية تحقيق التوازن بين مستوى الموارد ومستوى عبء العمل. بيد أنه ما زال هنالك مجال لإدخال تحسينات في ميادين من قبيل تمثيل النساء في

15 - ومضى يقول إن المنظمة لا تزال في وضع صعب جداً على الرغم من التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ العجز النقدي في الميزانية العادية 221 مليون دولار، بعدما كان يبلغ 198 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وتبلغ احتياجات المنظمة من السيولة 132 مليون دولار، منها 119 مليون دولار تلزم لدفع المرتبات، مما يترك 13 مليون دولار فقط لتسوية عدد كبير من الفواتير غير المسددة. وباختصار، فقد كانت الحالة المالية للمنظمة في عام 2019 أسوأ منها في عام 2018، لا أفضل.

البند 147 من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (A/74/355 و A/74/355/Corr.1 و A/74/566 و A/74/593)

16 - السيد راماناثن (المراقب المالي): عرض تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لفترة السنتين 2018-2019 (A/74/566)، فقال إن تقرير الأداء الثاني يقدم تقديرات للمستوى النهائي المتوقع لنفقات الآلية لفترة السنتين 2018-2019، مع مراعاة التغيرات في معايير معدلات التضخم وأسعار الصرف، مقارنة بالافتراضات التي وردت في تقرير الأداء الأول (A/73/491). ويبلغ المستوى النهائي المتوقع للنفقات مبلغاً إجماليه 185 428 300 دولار، مما يعكس نقصاناً قدره 10 292 300 دولار. ويعزى النقصان أساساً إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو والانخفاض المتصل بالموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض في سعر الدولار مقابل الشلن التنزاني والزيادة الصافية في معدل التضخم. ولم تتأثر عمليات الآلية بأزمة السيولة في الميزانية العادية لأن للآلية تمويلها المستقل ولها من الأموال النقدية ما يكفي لتغطية عملياتها.

17 - وعرض تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لعام 2020 (A/74/355 و A/74/355/Corr.1)، فقال إن المستوى العام للموارد المقترحة لعام 2020 يبلغ إجماليه 103 690 800 دولار، متضمناً زيادة قدرها 5 641 700 دولار. وتشمل الموارد مخصصات تغطي 186 من الوظائف الممولة من الميزانية والوظائف الممولة من المساعدة العامة المؤقتة الموجهة لأنشطة مخصصة. ويعزى الفرق بصورة أساسية إلى زيادة في احتياجات فرع أروشا المتعلقة بالأنشطة القضائية، بما في ذلك قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أقيمت في

بانتهاك حرمة المحكمة، مما سيزيد من عبء عمل الفرع في أروشا. ويتجلى التوسع المتوقع في النشاط القضائي بأروشا في عام 2020 في الميزانية المقترحة لعام 2020، التي تؤيدها المجموعة. ويجب تزويد الآلية بالموارد اللازمة لأداء الأنشطة القضائية المنوطة بها. إذ إن عدم توفير موارد كافية في عام 2020 لن يؤدي إلا إلى زيادة احتياجات الآلية من الموارد في المستقبل.

27 - وتابع قائلاً إن المجموعة ترى أن إيواء المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون في مباني مرفق أروشا من شأنه أن يسهم في كفاءة الاستدامة المالية للمحكمة، وإن كان من الضروري ضمان استقلال كلا الكيانين. وقال إن المجموعة تتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن الخطوات المتخذة حتى الآن.

28 - على أن المجموعة تجد صعوبة في فهم المنطق الكامن وراء التخفيضات في الاحتياجات من الموارد التي توصي بها اللجنة الاستشارية. فالتمويل السليم للآلية له أهمية حاسمة نظراً لدورها في مجال القانون الدولي والأمن الدولي وطابعها الفريد، ولذلك فإن المجموعة تدعو إلى تخصيص موارد كافية.

29 - السيد شيل (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن حكومته ملتزمة بدعم عمل الآلية. وقال إن وفد بلده أحاط علماً بالميزانية المقترحة وهو يشعر بالقلق من أن توزيع الموارد بين أروشا ولاهاي لا يتناسب وعبء العمل لكل من الفرعين. وأشار إلى أنه في أعقاب النداءات التي وجهتها الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الإدارية والمالية والمتعلقة بالمشتريات في أروشا، أنشئت هناك وظيفة مؤقتة برتبة مد-1. وبناء على ذلك، كان وفد بلده يتوقع من الأمين العام أن يقترح احتياجات إضافية من الموارد لعام 2020.

30 - وأضاف قائلاً إن الميزانية المقترحة لم تعالج عدداً من المسائل الرئيسية. ولذلك فإن وفد بلده سيقترح تغييرات تهدف إلى تعزيز قدرات فرع أروشا في مجالات الإدارة والميزانية والمالية والمشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، بغية زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولاية. ومع ذلك، فإن وفد بلده يعرب عن سروره بمعالجة بعض المسائل التي أثّرت خلال فترة السنتين 2018-2019. فعلى سبيل المثال، بذلت الآلية جهوداً كبيرة لتعزيز الأمن في مرفق أروشا من أجل الامتثال للإجراءات والمعايير المعمول بها. وينبغي بذل مزيد من الجهود لحل القضايا المتبقية، والسلطات التنزانية مستعدة لتقديم ما يلزم من دعم في هذا الصدد.

الفئة الفنية وما فوقها وتوزيع الموارد بين أروشا ولاهاي. فما زالت الموارد متمركزة في لاهاي على الرغم من أن عبء العمل أعلى في أروشا.

22 - وأردفت تقول إن المجموعة تود معرفة الخطوات التي اتخذت حتى الآن لاستيعاب المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون في مباني مرفق أروشا، في ضوء الصعوبات المالية التي تواجه المحكمة. على أنها تحذر من أن هذه الخطوة لا ينبغي أن تقوض ولاية أي واحد من الكيانين.

23 - واسترسلت قائلة إن المجموعة تقدر بعضاً من الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، غير أنها تشعر بالقلق من التخفيضات التعسفية وغير المبررة الموصى بها تحت بنود السفر في مهام رسمية؛ وتكاليف الموظفين الأخرى، ولا سيما وظائف المساعدة المؤقتة العامة في أروشا؛ والموارد غير المتعلقة بالوظائف، ولا سيما الموارد المتصلة باحتمال إلقاء القبض على أحد الهاربين. فهذه التخفيضات سيكون لها أثر سلبي على تنفيذ الولايات وتنفيذ الأنشطة المقررة للآلية.

24 - واستطردت تقول إن المجموعة قد أحاطت علماً أيضاً بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/5/Add.15)، بما في ذلك حالة تنفيذ التوصيات. وتعرب المجموعة عن تقديرها لاستمرار الدعم المقدم من حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا لأعمال الآلية.

25 - السيد مالان (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن امتنانه لحكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا على دعمهما لعمل الآلية. وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الآلية وولايتها، وترحب بالمعلومات المتعلقة بالاعتماد النهائي المقترح للفترة 2018-2019، وكذلك بالمعلومات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات. وهي تحث الآلية على تنفيذ جميع التوصيات التي لم تنفذ بعد.

26 - ومضى قائلاً إن المجموعة تلاحظ أن الآلية، في عام 2020، بالإضافة إلى استمرار اضطلاعها بالأنشطة المنوطة بها - وهي تشمل تعقب الهاربين المتبقين ومقاضاتهم، وحماية الشهود، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وإدارة المحفوظات - فهي ستعترض في قضية واحدة تتعلق

31 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يقدّر الملاحظات البناءة التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، ويؤيد عدداً من توصيات اللجنة الاستشارية، غير أن لديه تحفظات بشأن التخفيضات المقترحة في الموارد، ولا سيما تلك المتعلقة بفرع أروشا.

البند 156 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (A/74/532 و A/74/589)

32 - السيد راماناثن (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه (A/74/532) 2020، فقال إن الظروف العملية للبعثة حقها قدر كبير من الغموض إلى أن قرر مجلس الأمن، بموجب القرار 2466 (2019)، تمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر تنتهي في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

33 - وأردف قائلاً إن الميزانية المقترحة البالغة 49,5 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة 2020/2019 تمثل انخفاضاً بنسبة 59,3 في المائة، أو 72 مليون دولار، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة 2019/2018. وفي حين تبلغ الميزانية المقترحة نفس مستوى المبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها 317/73، فإن الاحتياجات المقترحة من الموارد تأخذ في الاعتبار تخفيض عدد وحدات الشرطة المشكلة، والتقليص التدريجي للموظفين المدنيين، وإغلاق المعسكرات، وغير ذلك من أنشطة التصفية.

34 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/74/589)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره 327,200 دولار في الاحتياجات المقترحة للبعثة. وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن ولاية البعثة انتهت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدأت في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأن احتياجات المكتب المتكامل من الموارد قد اشتملت منذ إنشائه على مخصصات لما عدده 13 من أفراد الشرطة واثنين من الأفراد المقدمين من الحكومات، توصي اللجنة

35 - واسترسل يقول إن اللجنة الاستشارية، في إطار العملية الجارية للتصفية الإدارية للبعثة، تأمل أن يتم الحفاظ على سجلات دقيقة لإجراءات التصرف في أصول البعثة، وأن تصفية الأصول ستجرى في ظل الامتثال لبنود النظام المالي ذات الصلة. وينبغي للبعثة أن تعمل الدروس المتعلقة بأنشطة السلامة البيئية المستفادة من عمليات حفظ السلام المغلقة.

36 - وقال ختاماً إنه لما كانت الجلسة الحالية هي آخر مرة يحضر فيها أمام اللجنة بصفته رئيس اللجنة الاستشارية، فإنه يود أن يشكر أعضاء اللجنة الخامسة والأمانة العامة على ما أسدياه له من دعم. وذكر أن عام 2019 كان حافلاً بالتحديات بسبب تنفيذ إصلاحات الأمين العام والانتقال في إعداد الميزانية من نظام السننتين إلى نظام السنة الواحدة، ثم أعرب عن امتنانه للوفود لما تحلت به من صبر وأبدته من تفهم، ولا سيما فيما يتعلق بما شاب إصدار بعض تقارير اللجنة الاستشارية من تأخيرات.

37 - وشكر الرئيس السيد ترزي على الخدمة التي أسداها كرئيس للجنة الاستشارية.

رُفعت الجلسة الساعة 10:50.